تنامي دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الدول الفاشلة: دراسة حالة فاغنر في ليبيا

The Growing Role of Private Military and Security Companies in Failed States: A Wagner Case Study in Libya

شمس الهدى نجاح*
جامعة محمد خيضر- بسكرة –
مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة
Chemselhouda.nedjah@univ-bisk-dz

نسيمة طويل
جامعة - باتنة 1-
madirahma@netcourrier.com

تاريخ الإيداع:2022/06/16 تاريخ المراجعة:2022/05/05 تاريخ القبول:2022/10/05

ملخص:

أصبحت الساحة الدولية مع ظهور العولمة تخضع للسوق الحرة التي تتوفر على السلع والخدمات أين أصبح الأمن كذلك سلعة تباع وتشترى في سوق القوة الجديد الذي يسيطر عليه صاحب أكبر عطاء، كما أن النظام الدولي أصبح نظاما متعدد الفواعل و بعد أن كانت الدولة هي الفاعل المركزي والوحيد الذي له حق امتلاك الجيوش الوطنية ومن هذه الفواعل ما يعرف بفواعل الجيل الثاني"الشركات العسكرية والأمنية الخاصة" التي تعمل كشراكات بين القطاعين العام والخاص، يسعى هذا المقال إلى إبراز العلاقة بين والفشل الدولاتي في ليبيا و تنامي دور مجموعة فاغنر الروسية التي ساهمت في تأزم الوضع الأمني و عرقلت الحل السياسي. ليتم الوصول إلى أن ليبيا اليوم التي تعيش نوعا من التفكك والتجزؤ هذا ما ساهم في تنامي دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي أصبحت تخوض ما يعرف بالحرب الخاصة في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الأمنية ؛ خصخصة الأمن ؛ المرتزقة الجدد ؛ التصدير الأمني ؛ خصخصة الحرب.

Abstract:

the international arena with the advent of globalization has become subject to the free market that is available on goods and services, where security has also become a commodity bought and sold in the new market of power controlled by the largest bidder, and after the state was the central and only actor who has the right to own armies Among these actors are the so-called second-generation actors “private military and security companies” This article seeks to highlight the relationship between the state failure in Libya and the growing role of the Russian Wagner Group, which contributed to the worsening security situation and obstructed the political solution. He concluded that Libya today is experiencing a kind of disintegration and fragmentation, which has contributed to the growing role of private military and security companies that are waging what is known as the private war in Libya.

Keywords : security governance; privatization of security; security export; new mercenaries; privatization of war**.**

* المؤلف المرسل

مقدمة:

شهدت نهاية الحرب الباردة بداية نظام عالمي جديد ونهاية للرعاية الإستراتيجية للمعسكرين الشيوعي والرأسمالي، هذا ما أدى إلى تنامي النزاعات الداخلية في الدول التي كانت تعتمد على هذين المعسكرين في ضمان بقائها واستمرارها، وهو ما أسماه صاموئيل هنتغتون بالفراغ الإيديولوجي. نتيجة هذا الفراغ شرعت الكثير من القوى إلى تقليص حجم جيوشها مما ساهم في تسريح الجنود الذين وضعوا أنفسهم في سوق الخدمات العسكرية والبحث عن من يدفع لهم أكثر مقابل ما يقدمونه من مهارات تدريبية وخبرات عسكرية أمنية؛ وهو ما أعاد للأذهان ظاهرة الجيوش الخاصة في القرون الوسطى.

ومع ظهور العولمة أصبحت الساحة الدولية تخضع للسوق الحرة التي تتوفر على السلع والخدمات أين أصبح الأمن كذلك سلعة تباع وتشترى في سوق القوة الجديد الذي يسيطر عليه صاحب أكبر عطاء، كما أن النظام الدولي أصبح نظاما متعدد الفواعل بعد أن كانت الدولة هي الفاعل المركزي والوحيد الذي له حق امتلاك الجيوش الوطنية وهو الضامن للأمن المادي داخل وخارج الحدود، من هذه الفواعل ما يعرف بفواعل الجيل الثاني"الشركات العسكرية والأمنية الخاصة" التي تعمل كشراكات بين القطاعين العام والخاص، تصطدم في كثير من الأحيان مع الدور الوظيفي للدول التي أصبحت في كثير من مناطق العالم عاجزة على القيام بأداء مهامها وحماية حدودها وتوفير الأمن لمواطنيها.

هذا ما ينطبق على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تنشط في الكثير من المناطق الحساسة في العالم، من ضمن المناطق التي تمثّل واقعا ميدانيا لهذه الشركات ما يحدث في ليبيا منذ 2011، التي تعيش حالة من الفشل الدولاتي نتيجة تفكك الدولة وعجز مؤسساتها، وهو ما أشارت إليه التقارير الدولية أن هناك مجموعة من الشركات العسكرية والأمنية تمارس نشاطها من غير قيود في ليبيا منها مجموعة فاغنر Wagner Group بالرغم من إنكار روسيا لوجود أي قوات تابعة لها في ليبيا.

يسعى هذا المقال إلى بلوغ جملة من الأهداف هي كالآتي:

- ✓ معرفة طبيعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتبيان مدى تهديدها للأمن الوطني للدول وتأثيرها على دور الدولة في القيام بوظائفها.
- ✓ إبراز تنامي دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الساحة الدولية وهو ما ساهم في خصخصة القطاع الأمني.
- ✓ البحث في العلاقة بين والفشل الدولاتي في ليبيا و تنامي دور مجموعة فاغنر الروسية التي ساهمت في تأزم الوضع الأمني و عرقلة الحل السياسي.

الإشكالية:

كيف ساهم الفشل الذي تعرفه مؤسسات الدولة الليبية والبيئة الأمنية المضطربة في تنامي دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ؟

الفرضية:

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة ومعالجة الإشكالية السابقة سيتم الاعتماد على الفرضية التالية:

-استمرار حالة الفشل الدولاتي في ليبيا جعلها فضاء جيوسياسيا مفتوحا أمام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كما هو الحال مع مجموعة فاغنر الروسية، مما ساهم في تعزيز مبدأ خصخصة الأمن والحروب.

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة وإثبات مدى صحة الفرضية السالفة الذكر أو نفيها تم الاعتماد على الوصف والتحليل -باعتبارهما من مستويات البحث العلمي- بالإضافة إلى استخدام **منهج دراسة الحالة** الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بمجموعة فاغنر الروسية المتواجدة على الأراضي الليبية .

وفي هذا الصدد جاء البناء الهيكلي للمقال في خطة تتكون من ثلاثة محاور هي كالتالي:

1-الشركات العسكرية والأمنية والخاصة والدولة الفاشلة: حدود المفهوم

2-تحولات في سوق القوة والانتقال من قطاع الأمن العام إلى قطاع الأمن الخاص.

3-مجموعة فاغنر كمؤشر على الدولة الفاشلة في ليبيا.

1- الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والدولة الفاشلة: حدود المفهوم.

يعد مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من المفاهيم التي يكتنفها الغموض في العلاقات الدولية بوجه عام وفي الدراسات الأمنية بشكل خاص وهو كغيره من المفاهيم التي لم إيجاد تعريف جامع وشامل لها.

1.1- الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: أوجه مختلفة ومسميات متعددة.

لم يتم ايجاد تعريف شامل لكل المفاهيم المتداولة والتي سيتم ذكره لا حقا. بالرغم من الجهود الدولية الرامية إلى ضبط مفهوم الشركات العسكرية و /أو الشركات الأمنية أو دمج التصنيفين مع بعض وهو ما يبينه الجدول أدناه.

جدول رقم 01: مقارنة بين تعريفات وخدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

شركة عسكرية أمنية خاصة أو شركة أمنية خاصة	
وثيقة مونترو	"الشركات العسكرية والأمنية الخاصة" هي كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية و/ أو أمنية بصرف النظر عن الطريقة التي تصف بها نفسها.
مدونة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة	الشركات الأمنية الخاصة والجهات الخاصة المقدمة للخدمات الأمنية: (تدعي مجتمعة الشركات الأمنية الخاصة): كل شركة ينطبق عليها التعريف الوارد في هذه المدونة وتشمل أنشطتها التجارية تقديم الخدمات الأمنية لحسابها الخاص أو لحساب طرف ثالث أيا كان الشكل الذي تأخذه الشركة ذاتها.
مسودة الاتفاقية التي أعدها فريق العمل المعني بالمرتزقة (غير نهائية)	الشركات العسكريةو/ أو الأمنية الخاصة: تشير إلى كيان يوفر خدمات أمنية و/ أو عسكرية على أساس تعويضي من خلال أشخاص طبيعيين و/ أو كيانات قانونية.
خدمات عسكرية أو أمنية	
وثيقة مونترو	تشمل الخدمات العسكرية والأمنية بوجع خاص توفير الحراسة والحماية المسلحتين للأشخاص و الممتلكات مثل القوافل والمباني والأماكن الأخرى، صيانة نظم الأسلحة وتشغيلها، احتجاز السجناء، تقديم المشورة أو التدريب للقوات المحلية ولموظفي الأمن.
مدونة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة	الخدمات الأمنية: حراسة وحماية الأشخاص والأشياء (القوافل والتجهيزات وبعض المواقع والمباني والأماكن المسلحة أو غير المسلحة) أو أي نشاط يقتضي من موظفي الشركة حمل أو استخدم السلاح عند الاضطلاع بمهامهم.

مسودة الاتفاقية التي أعدها فريق العمل المعني بالمرتزقة (غير نهائية)	الخدمات العسكرية: تشير إلى الخدمات المتخصصة المتعلقة بالأعمال العسكرية بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي والمخابرات والتحقيقات والاستخبارات أرضا وبحرا وجوا والعمليات الجوية مهما كان نوعها والمراقبة عبر الأقمار الصناعية أي نوع من أنواع نقل المعرفة للتطبيقات العسكرية وتقديم الدعم من حيث المواد والدعم الفني للقوات المسلحة وغيرها من الأنشطة ذات الصلة. الخدمات الأمنية: تشير غلى الحراسة والحماية المسلحة للأبنية والمنشآت والممتلكات والأشخاص ونقل المعرفة مهما كان نوعها لتطبيقات الأمن والممارسات الشرطية وتطوير إجراءات أمن المعلومات وتنفيذها وغيرها من الأنشطة ذات الصلة

المصدر: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: أداة توجيهية، جونيف: DCAF، 2016، ص 13.

من خلال الجدول أعلاه يتبين بأن كل من **وثيقة مونترو ومدونة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة** دمجت بين الشركات العسكرية والشركات الأمنية تحت مسمى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ''Private Military Security Companies (PMSC'S)''، غير أن **مسودة الاتفاقية التي أعدها فريق العمل المعني بالمرتزقة** ميزت بين المفهومين. علاوة على ذلك فإنه أثناء القيام بعملية البحث عن مفهوم الشركات العسكرية والأمنية صادف الباحث مجموعة من التسميات التي تشير إلى هذا المفهوم وهو ما يوضحه الشكل أدناه.

شكل رقم 01: التسميات المتعددة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة

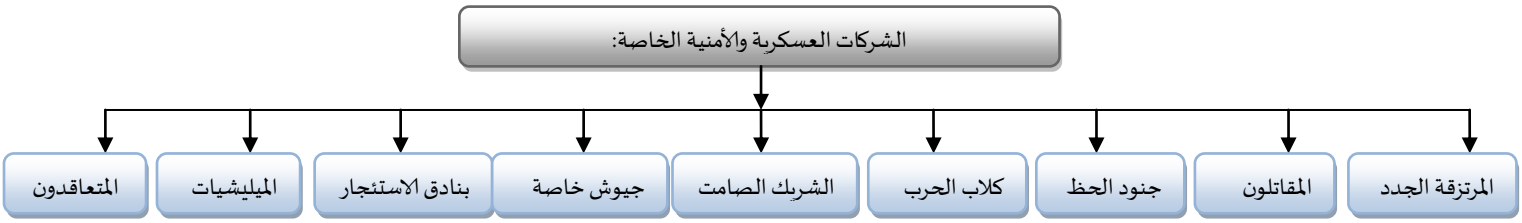

المصدر : من إعداد الباحثتين.

من الناحية التيبولوجية تميزت الشركات العسكرية و / أو الأمنية بوجود تصنيفات متعددة ، لكن الأهم هو ما تقدمه هذه الشركات من خدمات عسكرية و / أو أمنية (أنظر الجدول أعلاه). كما لا يمكن في هذا المقال إغفال الجانب القانوني لهذه الشركات وكيفيات توظيفها وهل ما تقوم به أمر قانوني أم لا؟ وهو ما سيتم الإجابة عليه أدناه.

نظرا للنقص الواضح في النصوص التشريعية التي تتعلق بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة بالرغم من قيام العديد من الدول بصياغة مجموعة من القوانين التي تحدد نشاط هذه الشركات؛ غير أن هذه القوانين تخص الشركات العسكرية والأمنية التي تعمل على المستوى الوطني. كما أن الغموض يكتنف معظم الشركات العسكرية والأمنية التي تعمل خارج الحدود الوطنية للدول، وهو ما صعب من محاولة إيجاد إطار قانوني لها، كما هو الشأن مع **مجموعة فاغنر الروسية.**

2.1-مجموعة فاعنر.

تعود ملكية هذه الشركة إلى رجل الأعمال **يفغيني بريغوزين** المقرب من الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين**، كما أنه يلقب **"بطباخ بوتين"** كونه يدير شركة كونكورد التي كانت تشرف على تنظيم حفلات الكرملين قبل فرض العقوبات

الأمريكية عليها عام 2016.[1] أحد قادة هذه المجموعة، **ديمتري أوتكين** الذي تم منحه وسام الشجاعة من الكرملين، كثر الحديث مؤخرا في الإعلام عن علاقته بالكرملين وبشخص الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي أنكر وجود أي علاقة بينهما. يتم تقديم مجموعة فاغنر في الإعلام الغربي، إما مرتزقة روس هدفهم الربح إما شركة خدمات عسكرية على طراز بلاك ووتر- أصبح يطلق عليها الآن الأكاديمي- تعمل بشكل غير رسمي وبتنسيق مع الحكومة الروسية، فهذه الضبابية التي تحيط بالمجموعة تتيح لروسيا الادعاء أنها لا تضطلع بأي دور روسي في بؤر الحروب والصراع.[2]

1.2.1 -أسباب الاعتماد على مجموعة فاغنر.

خلال السنوات الأخيرة وجدت روسيا نفسها في العديد من بؤر الحرب في العالم لاسيما في سوريا وأوكرانيا ولهذا لجأت إلى الاعتماد على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ويعود هذا إلى الأسباب التالية:[3]

✓ تجنب العقوبات الدولية: حرص الكرملين على تجنب أي تدخل عسكري مباشر له في أي حرب –المر يختلف في الحرب الأوكرانية الحالية. لان مثل هذه التدخلات سيزيد من حجم الإنفاقات وكذا العقوبات الاقتصادية.

✓ الحد من الخسائر البشرية: يخشى من تكرار سيناريو أفغانستان على مدار عقد من الزمن مع الفشل في تحقيق أهدافه، وبهذا فإن الاعتماد على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة يعد مخرجا مناسبا.

✓ محاكاة الدول الغربية: التي اعتمدت على خصخصة الأمن ونشر قوات الشركات العسكرية والأمنية في العديد من دول العالم ما حدق في ليبيا عام 2011 لدعم قوات المعارضة المسلحة في مواجهة القذافي.

2.2.1- الخلفية القانونية لمجموعة فاغنر.

تم تأسيس مجموعة **فاغنر** الروسية في الأرجنتين كون الدستور الروسي يمنع تأسيس أي الشركات عسكرية و/ أو الأمنية وبالرغم من إنكار السلطات الروسية لأي علاقة بمجموعة فاغنر؛ غير أن كل التقارير والأبحاث تشير إلى أنها أداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الروسية وتوسيع نفوذها.

بحسب القانون الجنائي الروسي تنص المادة 359 على "معاقبة من يقوم بـ" المشاركة في نزاع مسلح على أراضي دولة أجنبية بالسجن لمدة سبع سنوات."[4] بما أن الدستور الروسي ينص صراحة على أن جل مسائل الأمن والدفاع هي من اختصاص الدولة الروسية في هذا الحال كيف يتم تفسير نشاط مجموعة فاغنر في العديد من النزاعات المسلحة في أنحاء العالم؟

هناك عدد من الثغرات الهامة في النظام التشريعي الروس، بينما لا يسمح للأفراد بالعمل كمرتزقة وفقا للقانون الجنائي الروسي، يُسمح للشركات التي تديرها الدولة بأن يكون لها قوات مسلحة خاصة ومؤسسات أمنية، بالاقتران مع شبكة كثيفة عادة بحكم الأمر الواقع من المقاولين، ومن الحلول التي تم إيجادها أيضا هو تسجيل الشركات في الخارج وأفضل دليل على هو ذلك هو مجموعة فاغنر، وهو ما يتيح للسلطات تجاهل نشاط هذه الشركات الأجنبية. وعلاوة على

[1] مظهر الصفاري، مجموعة فاغنر الروسية متلازمة الأفكار والتوظيف، أوراق سياسة، المركز الاستراتيجي للدراسات، عدد 56، 2020.

[2] فرح عصام، مخابرات روسية أم شركة خاصة؟ حقيقة مقاتلي "فاعنر" الذين يقاتلون في ليبيا وسوريا، تم تصفح الموقع يوم 01 ماي 2022، متحصل عليه من الموقع: https://bit.ly/3PpVMQg

[3] جوليا ترويستكا، فاجنر نموذجا التوظيف الروسي للشركات العسكرية الخاصة في دعم الحلفاء، اتجاهات الأحداث، عدد 24، 2017، ص 78.

[4] مرجع نفسه، ص 78.

ذلك فإن عدم ضغط الدولة الروسية على إضفاء الشرعية الكاملة على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، هو أن هذا الغموض القانوني يزيد من الغموض العام المحيط بهذه الكيانات،[1] كما يزيد من حرية روسيا في استخدام مقاتلي فاغنر والتدخل في العديد من بؤر الصراع في العالم وإنكارها لأي أعمال عدائية تقوم بها هذه المجموعة كونها غير مسجلة قانونا في روسيا .

3.1- في مفهوم الدولة الفاشلة.

يعد مفهوم الدولة الفاشلة هو الآخر من بين المفاهيم التي من الصعب ضبطها ،حيث يتقاطع مع مفهوم كل من: "الدولة الضعيفة"، "الدولة الهشة" و"الدولة المنهارة" حيث تم الاهتمام بهذا المفهوم في أواخر تسعينات القرن الماضي وأصبح من أولويات الإدارة الأمريكية ومراكز التفكير -Think Thank- وبالرغم من الاهتمام المتزايد غير أنه لم يتم ضبط المفهوم بدقة.

1.2.1-تعريف الدولة الفاشلة.

يرى **روتبرغ** أن توصيف الدولة الفاشلة هو مسعى مهم خاصة أن ظاهرة الفشل الدولاتي غير دقيقة ولا تزال قيد البحث، كما حاول وضع معايير واضحة للتمييز بين الانهيار والفشل والضعف، والانهيار بعد الفشل، كما يحلل طبيعة ضعف الدولة ويطرح أسباب ضعف بعضها والاستسلام للفشل أو الانهيار، ولماذا تبدو أخرى أكثر استقامة في ظل ظروف الضعف والتهديد دون أن تدمر نفسها وبحسبه: "تفشل الدولة القومية لأنها لم تعد قادرة على تقديم سلع سياسية ايجابية لشعوبها، وتفقد حكومتها الشرعية في عيون وقلوب مواطنيها، وبهذا تصبح الدولة القومية بنفسها غير شرعية'[(2)].

وبدوره يرى **نعوم تشومسكي** أن مفهوم الدولة الفاشلة مفهوم ملتبس وغير دقيق، فالدولة الفاشلة وفقه تتميز بعدم القدرة/ أو عدم الرغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه، تعتبر نفسها فوق القانون على المستوى المحلي أو الدولي، مما يعني إطلاق يدها في ممارسة العنف وارتكاب العدوان. وهو لا يستثني حتى تلك الدول التي تتغنى بالديمقراطية، فإنها تعاني كما يسميه من "عجز ديمقراطي" وهو ما يجعل المؤسسات تتجرد من دورها الحقيقي.[(3)] في حين يبقى تعريف **زرتمان** الأكثر دلالة حيث يعرفها على أنها: **"تلك الدول التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها فضلا عن عدم امتلاكها الاحتكار الشرعي للقوة وتراجع شرعية النظام السياسي في نظر مواطنيها".[(4)]**

انطلاقا مما سبق فإن جل هذه التعاريف تستهدف مدى تقديم الدولة للخدمات الأساسية لمواطنيها وعدم قدرتها على تلبية حاجاتهم بالإضافة إلى عجزها في الوفاء بالتزاماتها أمامهم من جهة وأمام المجتمع الدولي من جهة أخرى.

2.2.1-مؤشرات الدولة الفاشلة.

[1]CSIS, Band of Brothers: The Wagner Group and The Russian State, 22 september 2020, view in the site: https://bit.ly/3Dg305M

[2]Rotberg,. I. Rotberg, ''The New Nature of Nation-State Faillure'', The Washington Quarterly , Vol 25, N3, pp. 96-85.

[3]نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطي، ترجمة سامي العكي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007، ص08.

[4]William Zartman, The Desintegration and Restoration of Legitimate Authority, London: Lynne Rienner Publisher, 1995, P01.

تطلق مجموعة من المراكز والوكالات العالمية كل سنة مؤشرات لقياس درجة الفشل لدى الدول، باستخدام معايير مختلفة سيتم ذكر أبرزها وبإيجاز كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم 02: يوضح مؤشرات قياس الدولة الفاشلة

المؤشرات	عدد الأبعاد	الجهة المنتجة
الدولة الهشة للسياسة الخارجية(CIFP)	06	جامعة كارلتون
التحول برتلسمان (مؤشر الدولة الضعيفة).	02	برتلسمان
سياسات الدول والتقييم المؤسسي (CPIA) ومؤشر تخصيص الموارد (IRA)	06	البنك الدولي
الدولة الهشة (IFS) في 2005 كان يطلق عليه مؤشر الدول الفاشلة	04	**صندوق السلام والسياسة الخارجية**
الحوكمة الإفريقي	05	**جامعة هارفرد كينيدي**
عدم الاستقرار السياسي	02	**وحدةالخبراء الاقتصاديين**
التنمية البشرية	03	الأمم المتحدة
الدولة الضعيفة في البلدان النامية	05	**معهد بروكينز**

المصدر: إعداد الباحثتين

من خلال الجدول أعلاه يبرز جليا أن هناك تباينا بين مؤسسات الفكر الغربية في تحديد مؤشرات فشل الدول، حيث إن لكل مؤسسة تصنيف تعتمده، فمعهد بروكينز يصنفها على أنها دول ضعفية ، في حين يعتمد صندوق السلام والسياسة الخارجية على مفهوم الدولة الهشة، أما جامعة هارفرد كينيدي فقد ربطت بين الدولة الفاشلة ومؤشرات الحوكمة، كما يتم ملاحظة التباين في عدد أبعاد كل مؤشر وهو ما يجعل تقديراتها متباينة.

2- تحولات في سوق القوة والانتقال من قطاع الأمن العام إلى قطاع الأمن الخاص.

منذ إبرام معاهدة **وستفاليا عام 1648** وترسيخ الحدود و إنشاء **الدولة القومية** التي تعد الفاعل المركزي والوحيد والتي لا تفوض أي من سلطاتها مع احتكارها لسوق القوة (احتكار العنف)، لكن مع بداية سبعينات القرن الماضي وظهور النظرية **النيوليبرالية** التي تقر بوجود فواعل أخرى مع الدولة منها: المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وغيرها... يمكن الاستعانة بها للقيام بجزء من وظائف الدولة في إطار شبكية هذه الفواعل، مما أدى إلى زيادة الطلب على الأمن. سيتم في هذا المحور معالجة خصخصة الأمن والحروب بتبيان جوانب الانتقال من القطاع الأمني العام إلى القطاع الأمني الخاص من خلال إشراك

فواعل خاصة (الحوكمة الأمنية) التي تجسدها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة باعتبارها أداة لتفعيل مبدأ السوق التجارية التنافسية.

1.2- خصخصة القطاع الأمني عبر إشراك فواعل الحوكمة الأمنية.

تشكل خصخصة الأمن امتدادا لظاهرة الخصخصة على مستوى السياسات الدنيا الاقتصادية والتجارية، حيث كان من المستبعد أن تصل هذه الموجة إلى مستوى السياسات العليا العسكرية والأمنية، غير أنه وبالنظر إلى عدم ثقة الدولة القومية إلا في مؤسساتها الرسمية –المؤسسات العسكرية والأمنية- والجيوش الوطنية للقيام بالعديد من الأنشطة التي توصف بالسرية والمعقدة في آن واحد، التي هي بالأساس من الشأن الداخلي الذي لا يمكن لأي جهة سواء كانت عامة أو خاصة أن تتدخل فيه، ومن بين العوامل التي ساعدت على بروز هذه الظاهرة حددها Peter W. Singer كما يلي:[1]

- ✓ الفراغ الأمني الذي حدث بعد زوال الثنائية القطبية وتقلص الأنشطة العسكرية والأمنية للجيوش الغربية.
- ✓ التحول من الحروب بين الدول إلى حروب داخل الدول، وحروب ضد فواعل عبر قومية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، القرصنة البحرية وغيرها...).
- ✓ بروز ثورة في مجال الخصخصة قائمة على منطق وشرعية النموذج الجديد للسوق والذي كان حكرا على الممارسات التجارية للقطاعات العامة في الدول.

من وجهة نظر نيوليبرالية تركز الدولة القومية بشكل متزايد على الحوكمة من خلال إشراك الفاعلين من القطاع الخاص في استراتيجية السلطة، حيث نتج عن هذا التعاون بين الدولة القوية –وهذا راجع إلى كون الدول القوية لا تنظر إلى الفواعل الأمنية الخاصة على أنها تهديدا على عكس الدول الضعيفة- وهذه الفواعل الأمنية تقاطع قطاع الأمن الخاص مع قطاع الأمن العام الخاص بالدولة.[2]

تجادل مجموعة من الأبحاث في نظرية العلاقات الدولية ونظريات الأشكال غير الهرمية للسلطة بأن المفاهيم الهرمية للحكومة لم تعد تستوعب هيكل توفير الأمن والذي أصبح يتشتت جغرافيا بشكل متزايد وظيفيا ومعياريا ومؤسسيا كما عبّر عن ذلك من **Rita Abderamsen and Michael C. Williams** بأن في السياسية الدولية، تميل محاولات فهم البيئة الأمنية الجديدة والمتعددة إلى اعتبارها جزءا من **"التحول من الحكومة إلى الحوكمة الأمنية" وكجزء من "تجزئة السلطة بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية".**[3]

اتسمت الحوكمة بسمات ومشاكل قد تؤثر على النظام الناشئ للحوكمة الأمنية في أوروبا وأمريكا الشمالية. تختلف هذه الخصائص والمشكلات تمامًا عن تلك التي تتناولها **نظرية توازن القوى والأنظمة الأمنية والمجتمعات الأمنية**. يثير

[1] زين العابدين بولبنان، و عبد الحق زغدار، "الحكم الأمني الخاص في إفريقيا: بين جلب المضرة ودفع المصلحة"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، المجلد 11، *العدد 01*، 2022، ص 454.

[2] Maria A. Nebolsina, ‘’Private Military and Security Copmanies ATheoritical Overview’’, Russian in Global Affairs, Vol 17, N 2, 2019, p p 85-86.

[3] Rita Abderamsen and Michael C. Williams, Late modarnity and The Rise of Private Security, IN: Rita Abderamsen and Michael C. Williams, Security Beyond the State: Private Security in International Politics, Cambridge: Cambridge University Press, 2011, p

تحليل الحوكمة الأمنية أسئلة حول كيفية تأثير التحول من الحكومة إلى الحوكمة على فهم الأمن وما هي عواقب تجزئة السلطة والسلطة على صنع وتنفيذ السياسات الأمنية.[1] هناك عدة عوامل ساعدت على التحول من الحكومة إلى الحوكمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية: **العامل الأول** هو زيادة ضغوط الميزانية التي شجعت على الاستعانة بمصادر خارجية وخصخصة وظائف السياسة العامة في محاولة لتحسين الكفاءة. **العامل الثاني** هو الوعي المتزايد بالمشاكل العالمية والتهديدات الأمنية الجديدة ، مثل الجريمة عبر الوطنية والإرهاب والهجرة، والتي لا يمكن حلها إلا من خلال التعاون الدولي . أما **العامل الثالث** هو العولمة، وتحديداً زيادة الاتصال عبر الوطني ، الذي يؤدي إلى خلق أو تفاقم العديد من هذه المشاكل.[2]

كما تشير الأدبيات أيضًا إلى أنه يمكن التمييز بين الحوكمة والحكومة من خلال سبعة أبعاد هي كالآتي: (1) النطاق الجغرافي ، (2) النطاق الوظيفي ، (3) توزيع الموارد ، (4) المصالح ، (5) المعايير ، (6) اتخاذ القرار و (7) تنفيذ السياسة. يمكن أن يتخذ كل بُعد أشكالًا متنوعة على طول مقياس بين المفهوم المثالي للحكومة ، أي المركزية والتكامل ، والحوكمة ، أي التجزئة والتمايز.[3]

وفي هذا الصدد تجادل نيو ليبرالية **ميلتون فريدمان** بأن الرأسمالية لها دور كبير في تلبية حاجيات المواطنين والحد من السلطات القصرية للدولة، والعلاقة المثالية بين الدولة والمواطن والجندي لا تقوم على أساس مراقبة انتهاكات القوة المسلحة؛ ولكن على توافر بدائل السوق الحرة للدولة، فالمنافسة بين الدولة والسوق توفر نوعا من "**الخروج**" كإستراتيجية لضمان السيطرة والمساءلة على القوة العسكرية، حيث بدأ فرضيته من أن التهديد الكبير للحرية هو تركيز السلطة " وبحسبه فإن تركيز السلطة في الأيدي السياسية يمثل أيضا تهديدا للحرية ولهذا يجب أن يكون **نطاق الحكومة محدودا** ويجب **تشتيت** سلطتها.[4] من هنا يبدو أن مقترحات فريدمان يمكن أن تمتد إلى قطاعات عديدة منها القطاع الأمني، فخصخصة صناعة الأسلحة وتعهيد المهام العسكرية من قبل القوات المسلحة الوطنية يلبي نموذج فريدمان الذي يتمثل في تشتيت وسائل الإكراه بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة على الرغم من أنه لم يقدم هذه الأمثلة.[5]

ما يؤكد هذا الاتجاه هو ما قام به كل من **رامسفيلد** وزير الدفاع الأسبق في عهد **بوش الإبن** الراعي والداعم **لخصخصة الحرب** وكذلك **ديك تشيني(طلبة فريدمان)**، حيث جرى تحت رعايتهما التوسع في بناء وتطوير الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، حيث كان رامسفيلد واضحا وصريحا في هذا الشأن من خلال استراتيجيه القائمة على **"نظرية الصدمة والرعب"** أين صرح قائلا: "أن البنتاغون سوف تجد الفرصة المواتية لتقوم بتقليص حجم الجيش وخصخصته" وبتطبيق هذه الإستراتيجية حلت الجيوش الخاصة محل القوات المسلحة النظامية للدول في جانب كبير

[1]Elke Krahmann,'' Conceptualizing Security Govrenance'', Cooperation and Conflict, Vol 38, N 1, 2003, p 20.
[2]Elke Krahmann, Conceptualizing Security Govrenance, Cooperation and Conflict, Vol 38, N 1, p 11.
[3]Ibid, p 12.
[4] Elke Krahmann, The State Monopoly on Collective Voilance and Democratic Control Over Military Force, In Elke Krahmann, State Citizens and Privatisation of Securitym, Cambridge: Cambridge University Press, 2010, p34.
[5]Elke Krahmann, The State Monopoly on Collective Voilance and Democratic Control Over Military Force, Op.cit, p 35.

من المهام التي أوكلت إليها في الصراعات المسلحة والحروب التي هي في الكثير من مناطق العالم، كما أوجدت **سوقا عالمية قوية** بمقدورها تغيير القوة في الشركات الخاصة المدنية منها والعسكرية.[1]

من هنا يمكن القول بأن سوق القوة ليس سوقا حرا؛ بل سوق احتكار به مشتر واحد، وعلامة السوق الحالية للقوة الحديثة هي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اتجهت إلى القطاع الخاص بطرق غير مسبوقة لدعم حربها في أفغانستان والعراق مما ساهم في **صناعة الأمن الخاص**، وقد أعطى هذا أيضا قوة سوقية للولايات المتحدة الأمريكية بصفتها المستهلك الرئيس لتشكيل الممارسات والمعايير التجارية خلال السنوات التكوينية للصناعة، حيث نمت سوق بملايين الدولارات إلى سوق بمليارات الدولارات. كما أنه ليس من المستغرب أن تبدو الجهات الفاعلة في السوق أنها أمريكية- التصنيف المناسب للصناعة العسكرية الخاصة يعتمد على الجيش الأمريكي- تقوم الشركات بشكل طبيعي بتشكيل نفسها بتقديم أكبر عميل لها لجدب المزيد من الأعمال.[2]

من هذا المنطلق تعد ظاهرة خصخصة الأمن **" توجه تقوم فيه الدولة بتحويل جزء من مهامها الأمنية والعسكرية إلى القطاع الخاص، وهو كذلك وضع تلجأ فيه الأعمال والكيانات الأخرى، وحتى الأفراد، إلى المنظمات الخاصة لضمان أمنها فيظل غياب الحكومة الكامل أو النسبي، أو عجز مؤسساتها الأمنية عن القيام بدورها."**[3]

يتضح جليا بأن خصخصة الأمن ارتبطت باقتصاد السوق الخاص وهو ما يستدعي طرح السؤال التالي: هل يمكن اعتبار الأمن كسلعة خاصة في سوق تجارية تنافسية؟

2.2 تسليع الأمن.

تناولت العديد من الأدبيات في العلاقات الدولية مسألة تسليع الأمن وفي هذا الصدد يحاجج الباحث Elke Krahmann انطلاقا من نظرية السلع العامة بأن السلع تنقسم إلى أربعة أنواع تتمثل في: **سلع عامة / جماعية** (الإنارة العمومة)، **السلع الخاصة** (الطعام –الملابس- السيارة)، **سلع النادي** (قواعد بيانات المعلومات- برامج الكمبوتر)، **سلع المواد المشتركة** (المحيطات وبحار الخاصة بالصيد)، كما يتم تصنيف هذه السلع الأربع وفقا لاستعبادها / عدم استعبادها ، تنافسها / عدم تنافسها حيث يرتبط هذا التصنيف بالاستهلاك، فالسلع العامة تعد سلعا غير قابلة للاستبعاد والتنافس في حيت تتميز السلع الخاصة بأنها مستبعدة ومنافسة، أما سلع النادي فهي سلع مستبعدة ولكنها غير منافسة ففائدة هذه السلعة لا تقل عن طريق الاستهلاك، وبالنسبة للسلع المشتركة فتوصف هي الأخرى على أنها سلع غير قبالة للاستعباد ولكنها منافسة حيث كلما زاد عدد الأشخاص الذين يستخدمونها كلما قل ذلك للآخرين.[4]

إن جوهر نظرية المنافع العامة هو السؤال عن الجهات الفاعلة التي توفر أنواع السلع، كما تهتم بالمشكلة المتمثلة في أن مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، الذين يتم تعريفهم على أنهم فاعلون تجاريون وليسوا قطاع طوعي يفشلون عادة في توفير سلع جماعية، كون الشركات الخاصة ليس لديها مصلحة في إنتاج سلع جماعية لأن لا أحد سيدفع مقابلها.

---

[1] حسام الدين محمد سويلم، خصخصة الحروب ودور المرتزقة وتطبيقاتها في العراق. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص ص8-10.

[2] Sean McFate, The Modern Mercenary, Private Armies and What The Mean for World Order, New York: Oxford University Presse, 2014, p 36.

[3] حسن الحاج علي أحمد، "خصخصة الأمن الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة"، دراسات استراتيجية، عدد 123، 2007،ص 16.

[4] Elke Krahmann, Secutrity:'' Collective Good or Commodity'', European Journal of International Relation, volume 14, N 3, 2008, P 384.

ولهذا يتساءل ذات الباحث Elke Krahmann حول كيفية تطبيق مفهوم السلع العامة على الأمن؟ وهل الأمن سلعة جماعية أو خاصة؟ وكما يبدو لها بأن الأمن لا يلبي أيا من معايير المصلحة الجماعية عبر مستويات التحليل مثل المستوى الفردي والوطني والدولي، وغالبا ما يكون الأمن خاصا ومستبعدا منافسا أو سلعة خدمة وبحسبه إذا تم تعريف الأمن على أنه غياب التهديد فإنه يفي بمعايير المصلحة الجماعية، أما إذا تعريفه على أنه بقاء التهديد فإنه يفي بمعايير المصلحة الخاصة.[1]

جانب آخر من تسليع الأمن يسعى الجدول أدناه تبيانه انطلاقا من مجموعة من الأسئلة السبع التي طرحها Baldwin من أجل الوصول إلى تعريف للأمن.

جدول رقم 02: يبين تسليع الأمن وفقا للأسئلة السبع التي تتعلق بتعريف الأمن

الأمن لمن؟	الأمن لأي قيم؟	ما مقدارالأمن الضروري؟	الأمن من أي تهديدات؟	الأمن بأي وسيلة؟	الأمن بأي ثمن؟	الأمن في أي فترة زمنية
-يستلزم توفير الأمن باعتباره سلعة غير قابلة للاستعباد. -يؤدي تسليع وتسويق الأمن إلى تحويل التركيز من المستوى الجماعي إلى المستوى الفردي -يمكن لشركات الأمن الخاصة توسيع أسواقها وأرباحها من خلال تلبية الطلب المتزايد للعملاء الأفراد.	هناك حجة مفادها أن تسليع الأمن يؤثر على القيم المضمونة. -يمكن توقع قيام موردي الأمن الخاص بالترويج للأفراد على القيم الجماعية. -يمكن للشركات الخاصة القيام بذلك من خلال التأكيد على المصالح الأمنية المتنوعة والمتنافسة لعملائها.	-التسليع والتسويق يؤثران على العرض والطلب على الأمن. -تهتم الشركات المهتمة بالربح بتوسيع أسواقها، ومن مصلحتها المبالغة في تقدير الحاجة إلى الأمن. -الأدوار المتزايدة للشركات الخاصة في استشارات المخاطر وتحليلها يستلزم إيجاد أسواق جديدة.	تشير نظرية السلع العامة إلى أن سوق الأمن الخاص سيركز على بعض التهديدات أكثر من أخرى. -تقدم شركات الأمن الخاصة خدمات تتعامل مع التهديدات الفردية بدلا من الجماعية. -هذا ما يفسر الاهتمام المتزايد بالتهديدات اللاتماثلية وتسليع الأمن.	-تسليع الأمن يتبعه تغيير في آليات توفير الأمن. -تتعامل شركات الأمن الخاصة مع التهديدات الأمنية من حيث التكلفة والعواقب أكثر من الأسباب. -الناس للأسف يهتمون بتجنب الخسائر أكثر من اهتمامهم بتحسين وضعهم وهم مستعدون لإنفاق الأموال لحماية حياتهم.	تشير خصائص السوق إلى أن التسليع من المحتمل أن يؤثر على على تكلفة الأمن. -من الحجج المؤيدة لخصخصة السوق وتسويق خدمات الأمن في أن الشركات الخاصة يمكنها توفير الأمن بشكل أكثر كفاءة من حيث التكلفة. -يمكن أن تؤدي الاستعانة بمصادر خارجية لخدمات الأمن العام إلى زيادة التكلفة.	-التسليع والتسويق يؤثران على الفترة التي يتم فيها توفير الأمن. -أظهرت الأبحاث أن التهديدات اللاتماثلية تتكيف بسرعة مع التدابير الأمنية الفردية. -التركيز على الأمن الذي يمكن استبعاده يساعد في ضمان الطلب المستمر.

المصدر: من إعداد الباحثتين نقلا عن:

Elke Krahmann, Secutrity: Collective Good or Commodity, European Journal of International Relation, volume 14, n 3, 2008.

من خلال ما سبق ذكره يتبين أن الأمن شأنه شأن باقي السلع يباع ويشترى في السوق بعد أن كان حق امتلاكه حكرا على الدولة الوستفالية وفقط، كما يمكن تصديره إلى الدول التي هي بحاجة إلى توفير الأمن بأي تكلفة كانت؛ لكن هذا لا يعني أن الدول فقدت سيطرتها على قواتها الخاصة وهو ما تم الإشارة إليه سالفا حول خصخصة الأمن في الولايات

[1] Ibid, p p 385-386.

المتحدة الأمريكية، وكما هو الحال في بريطانيا، الصين التي فتحت أسواقها أمام الشركات الأمنية في الألعاب الأولمبية لعام2008، وروسيا التي تستعمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من أجل بسط نفوذها أكثر وفرض سيطرتها على المناطق الجيواستراتيجية في العالم وهو ما سيتم مناقشته لاحقا.

3- مجموعة فاغنر كمؤشر على الدولة الفاشلة في ليبيا.

ستتم عملية التحليل في هذا المقال وفق **مؤشر** الدولة الهشة **لمركز السلام (FSI)** : باعتباره تصنيف سنويا لمئة وتسعة وسبعين (179) دولة، يتم فيه تقسيم الدرجات لكل دولة انطلاقا من أربعة (04) أبعاد تحتوي على اثني عشر مؤشرا **سياسيا** (شرعية الدولة، الخدمات العامة، حقوق الإنسان)، **مؤشرات التماسك** (جهاز الأمن، النخب المصنفة، ظلم الجماعات، **اقتصاديا** (الانحدار الاقتصادي، التنمية غير المتكافئة، التحليق البشري)، **اجتماعيا** (التركيبة السكانية، اللاجئون والنازحون داخليا)، بالإضافة إلى **مؤشرات شاملة (التدخل الأجنبي**- يركز هذا المؤشر على وجود قوات أجنبية سواء أكانت جيوش، أجهزة عسكرية واستخباراتية... وغيرها وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول يعرض هذه الأخيرة للفشل في تسيير وتدبير شؤونها).

تم التركيز على تواجد الشركات العسكرية والأمنية على الأراضي الليبية التي تقف عائقا أما تحقيق الاستقرار في ليبيا ومن هذه الشركات مجموعة فاغنر الروسية التي تم اعتمادها كدراسة حالة في هذا المقال.

1.3- مظاهر الفشل الدولاتي في ليبيا.

عرفت ليبيا احتجاجات شعبية أواخر عام 2010 وبداية2011 بسبب مجموعة من العوامل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث فشل الرئيس السابق **معمر القذافي** في إنشاء دولة وطنية قائمة على أساس الشرعية السياسية، وقيم الحرية واحترام الحريات، وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ بل سعى إلى بناء دولة قائمة على أساس جهوي، أين نصبت اللجان الشعبية نفسها هي الحامي الأول للبلاد، مما ساهم في تأزم الوضع القائم.

كانت ردة فعل الشعب الليبي ناتجة بشكل رئيس عن حالة الاستبداد والقمع، وتفاقم الظلم الاجتماع -بالرغم من المستوى المعيشي الجيد- غير أن خصوصية الدولة الليبية "بلد التناقضات" فاقت كل التوقعات. بحسب Robert I.Rotberg لكي يطلق على دولة أنها فاشلة هناك عدة سمات يجب أن تتصف بها منها ما يلي:[1]

- ✓ وجود تحديات في الداخل تهدد بقاء الدولة أ النظام السياسي.
- ✓ انتشار حالة العنف السياسي الشامل أو وجود صراع عسكري مسلح.
- ✓ عجز مؤسسات الدولة على أداء وظائف الحكم وتامين الحد الأدنى من الخدمات الأساسية للشعب.
- ✓ التشكيك في قدرة النظام الحاكم على تمثيل الدولة في علاقاتها الخارجية.

بإسقاط ما سبق ذكره على الحالة الليبية فإنها انفجرت في أعمال عنف كانت مناطقها التاريخية الثلاث - الشرق والغرب والجنوب- تتصارع من أجل السلطة والسيطرة على الموارد ، ولا سيما حقول النفط.على نحو فعال، ترك حكم القذافي الليبيين دون إجماع على عقدهم الاجتماعي فيما بينهم أو مع حكومتهم .ظهرت انقسامات عميقة حول أسئلة

[1]Robert i.Rotberg, When States Fail: Causes and Consequences, Oxford: Princeton University Presse, 2004,p 50.

أساسية مثل تشكيل دولة مركزية أو فيدرالية. ، هذا ما ساهم في خلق مشاكل عديدة تتمثل في البطالة والشباب غير المتعلمين والمعرضين للتجنيد كمقاتلين في الميليشيات أو المنظمات المتطرفة.[1]

وفق مؤشر الدولة الهشة (FSI) السالف الذكر لعام 2021 تم تصنيف ليبيا في المرتبة السابعة عشر عالميا بعد أن كانت في المرتبة العشرين عام 2022 ، كما أنها احتلت المرتبة الخامسة (05) عربيا, كما تم وضعها في قائمة الإنذار بواقع 97.0 نقطة كما هو موضح في الشكل أدناه.

شكل رقم02 : يبين ترتيب ليبيا في مؤشر الدولة الهشة لمركز السلام ودرجات الهشاشة من2006 إلى 2021

	Rank	Total												
2006	95th	68.5	5.50	7.90	5.50	5.10	7.30	4.00	7.50	4.50	8.10	6.00	2.10	5.00
2007	114th	69.3	5.30	8.00	5.60	5.30	7.30	4.00	7.40	4.50	8.10	6.20	2.60	5.00
2008	111th	70.0	5.60	7.00	5.60	5.30	7.30	4.00	7.40	4.50	8.10	6.20	4.00	5.00
2009	112th	69.4	5.40	7.10	5.80	5.50	7.10	4.00	7.10	4.20	8.10	5.90	4.20	5.00
2010	111th	69.1	5.20	7.10	5.80	5.30	6.90	4.20	7.30	4.20	8.30	5.70	4.30	4.80
2011	111th	68.7	5.90	7.00	6.00	4.60	6.90	3.90	7.30	4.30	8.30	5.50	4.60	4.40
2012	50th	84.9	9.00	8.00	7.00	5.50	7.00	3.90	8.10	7.60	9.00	5.80	5.10	9.00
2013	54th	84.5	8.90	8.00	7.40	5.00	6.70	4.20	8.40	7.30	9.00	5.50	5.40	8.80
2014	41st	87.8	9.20	8.10	7.50	6.10	6.40	5.50	8.50	7.40	8.70	5.70	5.70	9.00
2015	25th	95.3	9.30	9.10	7.80	8.00	6.10	6.40	9.80	7.50	9.00	5.40	7.40	9.50
2016	25th	96.4	9.60	9.40	8.30	8.00	5.80	6.50	9.50	7.20	9.30	5.10	8.00	9.70
2017	23rd	96.3	9.60	9.40	8.10	8.50	5.60	6.30	9.50	7.00	9.10	4.90	8.30	10.00
2018	25th	94.6	9.30	9.40	7.80	8.00	5.30	6.30	9.80	6.70	9.40	4.60	8.00	10.00
2019	28th	92.2	9.00	9.70	7.50	7.70	5.30	6.00	9.70	6.40	9.10	4.30	7.70	9.70
2020	20th	95.2	9.50	9.70	7.80	8.00	5.30	5.70	9.79	6.90	9.40	5.30	8.00	9.80
2021	17th	97.0	9.60	9.40	7.50	9.60	5.60	5.40	9.90	7.40	9.10	5.90	7.70	9.90

Source : Source: Fragile state Index, Meazuring Fragility Risks and Vulnerability, view in the site: **https://bit.ly/3PmmE3t**

كما هو مبين في الشكل أعلاه فإن المؤشر السالف الذكر وضع ليبيا في أعلى درجات الهشاشة (المصنفة من 0 إلى 10 نقاط) وهي **9.10** في وضع حقوق الإنسان، **9.90** في الشرعية الدولية، **7.40** في الخدمات العامة، **9.40** وفي النخب المصنفة، **9.60** في الأجهزة الأمنية، **7,5** في شكوى المجموعة، **9.60** التدهور الاقتصادي والفقر، **7.70** في مؤشر استنزاف الأدمغة، التنمية الاقتصادية **5.60**، الضغوط الديمغرافية **5.90** ، وفي مؤشر اللجوء **7,70** ، أما فيما يخص **مؤشر التدخل الخارجي** الذي هو محور دراستنا تم إدراج ليبيا في الدرجة **9.90** . لتكون بذلك ليبيا من بين الدول ذات التصنيف الحرج وهذا راجع إلى استمرار الصراع بين الفصائل الليبية التي إلى حد كتابة هذه الأسطر لم تتفق حول مستقبل ليبيا بدليل الحكومات المتعاقبة منذ 2011 وفشلها في إقامة انتخابات شرعية يكون فيها الشعب الليبي سيد قراره ، بالإضافة إلى الانهيار الاقتصادي على مدار العقد الماضي.

علاوة على ما سبق ذكره فإن حالة الانكشاف الأمني والتدخلات الأجنبية للقوى الدولية والإقليمية جعل من ليبيا سوقا دولية للجيوش الخاصة من مقاتلين ومرتزقة وميليشيات من جنسيات مختلفة-عابرة للحدود- تقدم ولاءها لمن يدفع أكثر.

2.3- التواجد الروسي في ليبيا: من الانكماش إلى العودة.

إن التواجد الروسي على الأراضي الليبية ليس بالأمر الجديد حيث استنجد معمر القذافي سابقا في حروبه مع الدول الإفريقية المجاورة بالعسكريين السوفييت ووظفهم للاستفادة من خبراتهم. أما في عام 2011 رفضت روسيا

[1]Elie Abouaoun, Thomas M. hill, The New U.S Plan to Stabiltize Conflicts: Cases of Libya, view in the site: https://bit.ly/3lcvnaI

التدخل في ليبيا وهو ما جعلها تعمل جاهدة على استدراك هذا الخطأ الاستراتيجي، وهو ما جعلها تتدخل لاحقا -عام 2018- عبر مجموعة فاغنر.

1.2.3-التصدير الأمني* لمجموعة فاغنر في ليبيا:

اتبعت روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي اتجاه خصخصة عنف الدولة في وقت متأخر نسبيًا ، ويرجع ذلك في الغالب إلى المقاومة الداخلية للقوات المسلحة، فضلاً عن الصعوبات الاقتصادية، كما لا يزال من غير الممكن تأسيس الشركات العسكرية الخاصة بشكل قانوني على أراضي الاتحاد الروسي ، بالرغم من أن بعض الثغرات القانونية التي جعلت من الممكن لعدد قليل من الشركات التي تشبه الشركات العسكرية الخاصة الغربية العمل في التسعينيات، إلا أن الشركات العسكرية الروسية الخاصة اكتسبت اهتمامًا عالميًا فقط في عام 2010 نتيجة لمشاركتها في الحروب في سوريا و أوكراني وفي ليبيا مؤخرا.[1] كانت روسيا من الدول الداعمة لحفتر ، ومع ذلك فإن دورها يختلف عن باقي الأطراف الدولية في ليبيا، حيث أشار الكثيرون إلى أنه بدخول روسيا –المرتزقة الروس- إلى المشهد الليبي تغيرت موازين القوى بشكل كبير لصالح خليفة حفتر وهذا راجع إلى التدريبات العسكرية العالية في سوريا وأوكرانيا في حرب خاضها بشكل أساسي ميليشيات كلهم شباب ليس لدهم خبرة تذكر بالحرب. وعلاوة على ذلك فإن روسيا تمكنت من الحفاظ على قنوات مفتوحة مع جميع الأطراف في ليبيا، بما فيها حكومة السراج سابقا وحكومة عبد الحميد دبيبة حاليا. بدأ الحديث بشكل مكثف في الساحة الدولية عن تواجد مجموعة فاغنر في ليبيا وبهذا يمكن تقسيم مشاركتها في الصراع الدائر إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: بدأ هذا التواجد عام 2018، حيث حضر بريغوزين اجتماعا في موسكو بين قيادة الجيش الروسي وحفتر الذي استنجد بروسيا من أجل الحصول على دعم أكثر كما أنه حصل على موافقة روسيا على طبع عملة نقدية مزدوجة تم تداولها في الشرق الليبي التابع لقواته.[2]

المرحلة الثانية: عام 2019 ، أين بدأ الظهور المكثف لكل من **خليفة حفتر** و**بريغوزين** خاصة بعد هجوم حفتر على طرابلس في حيث شارك المرتزقة التابعين للمجموعة في القتال فضلا عن قيامهم بأعمال الحراسة لحقول النفط الواقعة ضمن مناطق سيطرة حفتر وبحسب أحد تقارير الأمم المتحدة في عام 2020 فإن الدعم اللوجستي العسكري الروسي المباشر المقدم إلى فاغنر ازداد بشكل كبير أين رصدت نحو 338 رحلة جوية بواسطة طائرات عسكرية روسية أقلعت من سوريا إلى ليبيا -بين نوفمبر 2019 و31 جوان 2020-، وبالرغم من الغموض الذي يسود عناصر فاغنر في ليبيا إلا أن هناك تقريرا سريا أمميا (تم تسريبه) صدر في ماي 2021 قال :"أن مجموعة فاغنر الروسية لديها ما يصل إلى 1200 مقاتلا في ليبيا.[3]

---

[1]Thomas D.Arnold, Exploiting Choas: Russian in Libya, Center for Strategic & International Studies (CSIS), 23 september 2020, view in the site: https://bit.ly/3Lg4yNi

*التصدير الأمني مفهوم محدد في عمل بعنوان "التهديدات العالمية في 2018: التنبؤ بالتحديات الأمنية لروسيا والعالم" ، أعده خبراء من نادي فالداي .من بين العناصر الأخرى ، تشير الوثيقة إلى "المسؤولية الروسية ، إلى جانب الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي ، للحفاظ على السلام والأمن في العالم بأسره ."وتقول إن على روسيا "تصدير الأمن كوسيلة لخنق فيروس الربيع العربي.

[2] أحمد فريد مولانا، شركة فاغنر الروسة النشأة والدور والتأثير، تم تصفح الموقع يوم 21 أفريل 2022، متحصل عليه من الموقع: https://bit.ly/3NhyF8E

[3]أحمد فريد مولانا، مرجع سابق.

خريطة رقم 01: توضح مناطق تواجد مجموعة فاغنر في ليبيا

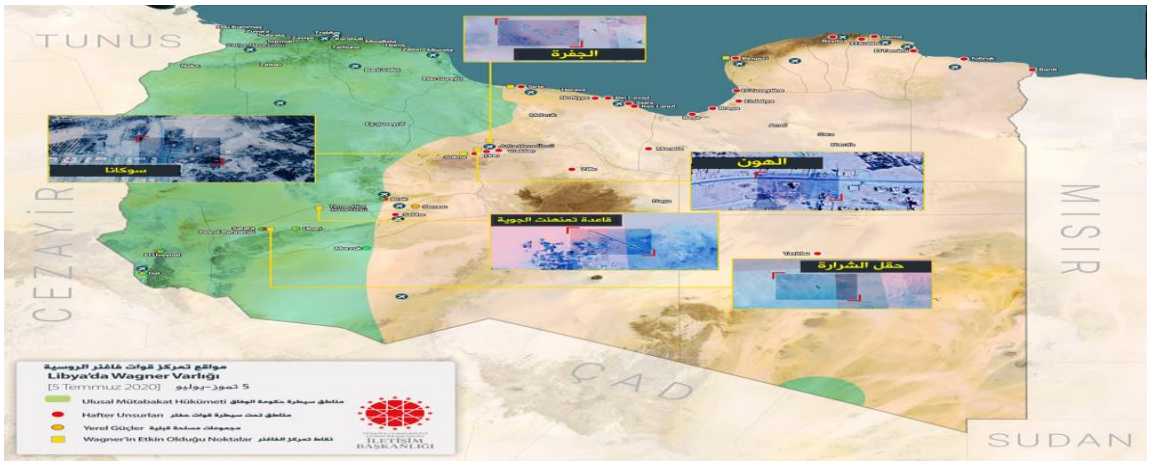

المصدر: https://bit.ly/3Mm9bXy

من خلال الخريطة يتضح أن مجموعة فاغنر تتواجد في المنطقة الشرقية وهذا راجع لكونها مناطق تسيطر عليها ما يسمى بقوات الجيش الليبي التابعة لحفتر من جهة كما أنها تسيطر على حقول النفط الليبي في المنطقة الجنوبية وأبرزها حقل الشرارة الذي تم الاستيلاء عليه منذ سنة 2020، وهذا ما تسعى إليه روسيا من أجل توسيع نفوذها في منطقة البحر الأبيض المتوسط والقارة الإفريقية التي تعد ليبيا بوابة للدخول إلى صحراء الساحل وهو ما يحدث فعلا اليوم من تواجد لقوات هذه المجموعة في مالي.

2.2.3 تداعيات تواجد فاغنر في ليبيا: استغلال الفوضى.

لعبت كل من روسيا وفاغنر دورًا مهمًا للغاية في الدفاع عن خليفة حفتر، من منظور الهندسة السياسية شاركوا في التحضير للهجوم على طرابلس عام 2019، كان لهم دور رئيسيًا في الحرب ضد طائرات بيرقدار بدون طيار من خلال تحديد مواقع التخزين أو مدارج الهبوط التي سيتم قصفها من قبل الجيش الوطني الليبي. الأمر المنطقي وراء مشاركتهم هو التحضير للانتقال من فترة السلام إلى فترة الأزمة. أين قاموا بمجموعة أعمال تخريبية، القضاء على الموظفين الرئيسيين، الاستطلاع، جمع المعلومات الاستخبارية وتحديد الهدف، لكن بعد جوان 2020 وانسحاب فاغنر إلى الجفرة، تم دمج قدرة هندسية عسكرية لبناء خط دفاعي يقسم ليبيا إلى نصفين عسكريا، كما أن فاغنر استخدمت أيضًا أسلحة وتقنيات محظورة أثناء انسحابها من جنوب طرابلس في عام 2020، مثل MON-50 و 90 و 100 لغم مضاد للأفراد، المحظورة بموجب اتفاقية أوتاوا .تشير بعض التقارير إلى أنه أثناء فرارهم من طرابلس في صيف عام 2020، قام مقاتلوها بتفخيخ العديد من المباني، وهو ما أكده تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية.[1] من هنا يمكن القول بأن تواجد فاغنر على الأراضي الليبية يشكل تهديدا للأمن الإنساني الليبي وهو ما سيعقد من إيجاد حل لحالة للانفلات الأمني، كما أن الألغام المزروعة ستزيد من مآسي الليبيين أكثر كونها تشكل خطرا على حياتهم وحياة الأجيال القادمة.

[1]Akram Khrief, Wagner in libya- Combat and Influence, January 2022, view in the site: https://bit.ly/3DaKfAr

أدى وجود فاغنر في ليبيا إلى تأثير سلبي مزعزع للاستقرار حتى بدون الانخراط في صراع مفتوح، ويظهر العمق الاستراتيجي للكرملين في الفضاء الليبي. كما أتاحت عودة ظهور الحكومات الموازية من جديد منذ شهر مارس الفارط لفاغنر فرصًا لزعزعة استقرار البلاد بشكل فعال من خلال دعم هجوم الجيش الوطني الليبي ، لكن لم يكن على فاغنر القتال لإذكاء عدم الاستقرار. لقد كان وجودها في حد ذاته قضية مسيسة ومستقطبة تساهم في تعميق الانقسام بين الشرق والغرب . وفي الوقت نفسه ، في الوقت نفسه، يمكن لموسكو بهدوء استخدام انتشارها في ليبيا كموطئ قدم لإبراز قوتها في القارة الأفريقية واستغلال الثغرات الأمنية التي خلفها الخصوم الأوروبيون والأمريكيون.[1]

وبالنسبة للبعد الاقتصادي تعد ليبيا عملاق طاقة محتمل على أعتاب أوروبا، نظرا لاحتياطيات النفط المؤكدة التي تبلغ 48 مليار برميل والغاز الطبيعي عند 53 تريليون قدم مكعب، تمتلك 39 % من إجمالي احتياطيات النفط في إفريقيا. في عام 2020، باعت 63 %من صادراتها إلى أوروبا (في المقام الأول إيطاليا وإسبانيا وألمانيا) ، حيث وصل الإنتاج إلى أكثر من مليون برميل يوميًا في عام 2021. وبالنسبة لفاغنر فإنها فيى وضع يسمح لها بعرقلة إنتاج الطاقة في ليبيا وأي جهد مستقبلي من قبل الاتحاد الأوروبي الذي يتطلع إلى الحد من الاعتماد على الطاقة في روسيا للاستفادة من إمكانات الطاقة في ليبيا، كماأن احتياطيات النفط الخام الحلو منخفض الكبريت في ليبيا قد زود الكرملين بالعمق الاستراتيجي للضغط على العملاء الأوروبيين، ويأتي هذا وسط ضيق في أسواق الطاقة العالمية منذ غزو أوكرانيا وأزمة إمدادات الغاز الأوروبية الوشيكة في فصل الشتاء.[2]

لقد شعرت أسواق النفط العالمية بالفعل بأزمة إغلاق النفط الليبي حيث يسعى الجيش الوطني الليبي بقيادة فاغنر إلى إعاقة وصول الحكومة التي تتخذ من طرابلس مقراً لها إلى عائدات النفط. ، منذ 18 أفريل 2022، أغلق المتظاهرون المتحالفون مع الجيش الوطني الليبي بالقوة حقول النفط الجنوبية الغربية في الشرارة والفيل، وكذلك الموانئ في الزويتينة ومرسى البريقة، قبل التوسع إلى المحطات النفطية في رأس لانوف، السدر ونفط الصرير. في أوائل جوان. واستنادا إلى معظم التقارير، أدى الحصار إلى خفض إنتاج النفط الليبي من نحو 1.2 مليون برميل يوميا إلى 300 ألف و 400 ألف برميل يوميا. على الرغم من أن الإغلاق يأتي من الأزمة السياسية في ليبيا - المواجهة بين رئيس الوزراء في طرابلس **عبد الحميد دبيبة** ورئيس الوزراء الموازي **فتحي باشاغا** في سرت المدعوم من الجيش الوطني الليبي ، يخدم هذا التوقيت موسكو بلا شك. في أسواق الطاقة الحالية على وجه الخصوص ، يؤدي سحب ما يقرب من مليون برميل من السوق يوميًا إلى زيادة الضغط على أزمة الطاقة في أوروبا ، مما يلغي الحاجة إلى استخدام بديل للنفط والغاز بالنسبة للبلدان التي تفكر في التحول بعيدًا عن الطاقة الروسية.[3]

الخاتمة:

إن التدخلات الدولية الإنسانية في ليبيا بهدف حماية المدنيين، وإرساء مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان جعلت منها مسرحا للصراعات على المصالح، هذه الأخيرة التي تتعارض و السيادة الوطنية بل وأنّ هذه التدخلات الغرض

[1]Robert Uniack, Libya could Be Putin's Trump Card, in Foreign Policy, 08 july 2022, view in the site: **https**://bit.ly/3U2vQfF
[2]Robert Uniack, Op.Cit.
[3]Ibid.

الرئيسي منها اللعب على وتر المساعدة قصد التأثير على الشأن الداخلي الليبي، وبالتالي التحكم الفعلي فيها داخليا وخارجيا، حيث لا يكون ذلك إلا بالقضاء على سيادة ليبيا.

-تواجد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في ليبيا، كما الشأن بالنسبة لمجموعة فاغنر الروسية يعيد إلى الساحة الدولية الحالية ظاهرة المرتزقة والجيوش الخاصة في القرون الوسطى وتقديم الولاء والطاعة لصاحب أكبر عطاء.

-ليبيا اليوم التي تعيش نوعا من التفكك والتجزؤ ما جعل الحكومات المتعاقبة منذ 2011 على الاستنجاد بالعامل الخارجي للقيام بوظائفها، هذا ما ساهم في تنامي دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي أصبحت تخوض ما يعرف بالحرب الخاصة في ليبيا.

-وجدت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في ليبيا مسرحا لتنفيذ عملياتها بالإضافة إلى سيطرتها على مناطق النفوذ والطاقة أمام فشل كل ما قامت به لجنة الحوار 5+5 من أجل إخراج المرتزقة من ليبيا وتوصيات مؤتمر برلين 2 وملتقى الحوار الليبي وغيرها من المبادرات التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة وكذا دول الجوار الإقليمي.

-أثبتت مجموعة فاغنر في ليبيا أنها أداة السياسة الخارجية الروسية التي تسعى من خلالها إلى توسيع نفوذها وتحقيق مكاسب جيواقتصادية بأقل تكلفة.

المقترحات:

- ضرورة تضافر الجهود الدولية الإقليمية والمحلية والعمل على إخراج كل القوات الأجنبية من داخل ليبيا والذي بدوره سيؤثر بالإيجاب في حل وإدارة الأزمة الأمنية التي تشهدها ليبيا.

-يجب على صانع القرار في ليبيا تغليب مصلحة الدولة ووزنها العالمي على المصلحة الشخصية للطبقة التي تمتلك زمام الأمور، خاصة وأن السيادة الوطنية في ليبيا أصبحت شبه منعدمة نظرا لاختراق الفواعل الخارجية لها.

-لا تزال الفرصة قائمة لاستدراك هذا الوضع في ليبيا، حيث لا يتحقق هذا الأمر إلا بانسحاب كل الفواعل التي تدخلت في ليبيا، وفرض الحل السياسي لها، والإسراع في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، والسعي لإعادة الإعمار بدل النزاع، وجعل مصلحة ليبيا دولة وشعبا فوق كل شيء.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1 - الكتب:

1-حسام الدين محمد سويلم، خصخصة الحروب ودور المرتزقة وتطبيقاتها في العراق. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005.

2- مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: أداة توجيهية، جونيف: DCAF، 2016.

3-نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطي ترجمة سامي العكي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.

2- المجلات:

1-زين العابدين بولبنان، و عبد الحق زغدار، "الحكم الأمني الخاص في إفريقيا: بين جلب المضرة ودفع المصلحة"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، المجلد ، *العدد 01*، 2022.

2-حسن الحاج علي أحمد، "خصخصة الأمن الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة"، دراسات استراتيجية، عدد 123، 2007.

3-مظهر الصفاري، "مجموعة فاغنر الروسية متلازمة الأفكار والتوظيف"، أوراق سياسة، المركز الاستراتيجي للدراسات، عدد 56، 2020.

4-جوليا ترويستكا، "فاغنر نموذجا التوظيف الروسي للشركات العسكرية الخاصة في دعم الحلفاء"، اتجاهات الأحداث، عدد 24، 2017.

4 -المو اقع الالكترونية:

1-أحمد فريد مولانا، شركة فاغنر الروسة النشأة والدور والتأثير، تم تصفح الموقع يوم 21 أفريل 2022، متحصل عليه من الموقع: https://bit.ly/3NhyF8E

2-فرح عصام، مخابرات روسية أم شركة خاصة؟ حقيقة مقاتلي "فاعنر" الذين يقاتلون في ليبيا وسوريا، تم تصفح الموقع يوم 01 ماي 2022، متحصل عليه من الموقع: https://bit.ly/3PpVMQg

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- الكتب:

1- Elke Krahmann, The State Monopoly on Collective Voilance and Democratic Control Over Military Force, In Elke Krahmann, State Citizens and Privatisation of Securitym, Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

2- Rita Abderamsen and Michael C. Williams, Late modarnity and The Rise of Private Security, IN: Rita Abderamsen and Michael C. Williams, Security Beyond the State: Private Security in International Politics, Cambridge: Cambridge University Press, 2011.

3- Robert i.Rotberg, When States Fail: Causes and Consequences, New york: Oxford University Presse, 2004.

4- Sean McFate, The Modern Mercenary, Private Armies and What The Mean for World Order, New York: Oxford University Presse, 2014

5- William Zartman, The Desintegration and Restoration of Legitimate Authority, London : Lynne Rienner Publisher, 1995.

2- المجلات:

1- Rotberg,. I. Rotberg ", The New Nature of Nation-State Faillure", The Washington Quarterly, Vol 25, N 3, 2002.

2- Maria A. Nebolsina, "Private Military and Security Copmanies ATheoritical Overview", Russian in Global Affairs, Vol 17, N 2, 2019.

3- Elke Krahmann," Conceptualizing Security Govrenance", Cooperation and Conflict, Vol 38, N 1, 2003.

4- Elke Krahmann, Secutrity:" Collective Good or Commodity", European Journal of International Relation, Vol 14, N 3, 2008.

3- المو اقع الالكترونية:

1- Akram Khrief, Wagner in libya-Combat and Influence, January 2022, view in the site: https://bit.ly/3DaKfAr

2- Thomas D.Arnold, Exploiting Choas: Russian in Libya, Center for Strategic & International Studies (CSIS), 23 september 2020, view in the site: https://bit.ly/3Lg4yNi

3- Center for Strategic & International Studies (CSIS), Band of Brothers: The Wagner Group and The Russian State, 22 september 2020, view in the site: https://bit.ly/3Dg305M

4- Elie Abouaoun, Thomas M. hill, The New U.S Plan to Stabiltize Conflicts: Cases of Libya, view in the site: https://bit.ly/3lcvnaI

5- Robert Uniack, Libya could Be Putin's Trump Card, Foreign Policy, 08 july 2022, view in the site: https://bit.ly/3U2vQfF